أثر التعاون الدولي للمنظمات الدولية في تطوير عملية التنمية: دراسة حالة إسهامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدولي في تطوير التنمية

The impact of international cooperation on international organizations in developing development: Case Study The contributions of the International Economic and Social Council In developing development

قاسم علي حاج

جامعة د. مولاي طاهر – سعيدة (الجزائر)، aligacem92@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/12 تاريخ القبول: 2020/09/10 تاريخ النشر: 2020/09/10

ملخص:

أضحت الشراكة والتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية منها أو غير الحكومية من أهم البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر، فلم يعد بمقدور أي دولة من دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، بأن تضطلع وتقوم بكل المهام التنموية في المجتمع، الأمر الذي استدعى بناء شراكة مؤسسية فعالة، وذات الأثر الناجع بين كل من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ويعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوابة لشراكة الأمم المتحدة ومشاركة بقية دول العالم بناءا على دوره التنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة. فهو يوفر نقطة التقاء عالمية فريدة من أجل الحوار المثمر فيما بين مقرري السياسات، والبرلمانيين، والأكاديميين، والمؤسسات، وشركات الأعمال، والشباب في إطار شراكة وتعاون جماعي متعدد الأقطاب للمضي قدما للدفع بعجلة التنمية المحلية.

كلمات مفتاحية: التعاون الدولي؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ التنمية المحلية.

Abstract:

The partnership and collaboration between the state and governmental and non-governmental organizations have become one of the recent important alternatives

to achieve local development and lessen poverty. Moreover, any country in the world; either developed or developing, has become unable to fulfill all the social functions that have a liaison with progress and evolution. This issue calls for an effective institutional partnership of great relevance and fruitful impact. Therefore, this sound step will boost local development and realize collective welfare through collective collaboration. And is considered the Economic and Social Council a mechanism of United Nations to achieve a Partnership Among them and among other countries , it is Based on its coordination role inside United Nations ; it provides a International meeting point between Policy makers And parliamentarians and academics and companies business to achieve a local development .

Keywords: International Partnership; The Economic and Social council; Local Development.

مقدمة:

تعتبر المنظمات الدولية أحد أبرز المفاهيم التي فرضت نفسها في السياسة الدولية كفاعل مؤثر وهام، وقد اهتمت أيما اهتمام بنشر وتعزيز القيم الإنسانية والمجتمعية كالدفاع عن حقوق الإنسان، تعزيز السلم والأمن الدوليين، العمل على إرساء معالم وأسس التنمية في مختلف دول العالم، خاصة النامية منها، ولعل من أبرز الهيئات الدولية التي أولت اهتماما بالغا لهذه القيم والأهداف هيئة الأمم المتحدة، التي ومنذ نشأتها سنة 1945، تسعى جاهدة لتعزيز أسس التنمية، من خلال مختلف آلياتها وتقاريرها وخططها التنموية، التي تصاغ في أروقتها وبين مجالسها، بناءا على إستراتيجيات الشراكة والتعاون الدوليين، فلقد أضحت الشراكة والتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية منها أو غير الحكومية من أهم البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر، فلم يعد بمقدور أي دولة من دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، بأن تضطلع وتقوم بكل المهام التنموية في المجتمع، الأمر الذي استدعى بناء شراكة مؤسسية فعالة، وذات الأثر الناجع بين كل من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ويعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوابة لشراكة الأمم المتحدة ومشاركة بقية دول العالم بناءا على دوره التنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة. فهو يوفر نقطة التقاء عالمية من أجل الحوار المثمر فيما بين مقرري السياسات، والبرلمانيين، والأكاديميين، والمؤسسات، وشركات الأعمال، في إطار شراكة وتعاون جماعي متعدد الأقطاب للمضي قدما للدفع بعجلة التنمية المحلية.

وعلى هذا الأساس ارتأينا طرح **الإشكالية** التالية:

- ما هي أهم آليات وإسهامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز وتطوير التنمية المحلية ؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل العلاقة الرابطة بين التعاون الدولي والتنمية المحلية ؟
- ما هي الأطر القانونية التي تنظم سير أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تقودنا إلى طرح **الفرضية** التالية:

- البرامج والآليات التنموية التي تعمل على تعتمدها هيئة الأمم المتحدة في عملية التنمية المحلية مرهون ومرتبط بإستراتيجية التعاون والشراكة الدوليين بين دول العالم، من خلال إسهامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدولي بمختلف تقاريره ولجانه الدولية والإقليمية.

المحور الأول: أثر المنظمات الدولية في تكريس التعاون الدولي لتحقيق التنمية

أضحى مبدأ التعاون الدولي في العالم المعاصر من المبادئ القانونية الدولية، التي لا يرقى إليها الشك، فالمتأمل في نصوص المواثيق المنشئة للهيئات الدولية بكافة أنواعها سيجد تعبير التعاون وارداً في صدر الأهداف التي تتبناها تلك الهيئات، وفي مقدمة المبادئ التي

تقوم الدول الأعضاء وأجهزة تلك الهيئات بالالتزام بها في سعيها من أجل تحقيق تلك المقاصد والأهداف.

المبحث الأول: التعاون الدولي والتنمية المحلية "مقاربة مفاهيمية"

المطلب الأول: التعاون الدولي "الإطار المفاهيمي"

التعاون لغة هو العون المتبادل، أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين، وهذا هو المعنى العام لكلمة تعاون، ويفهم منه التضافر المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم، وهذا المعنى العام هو الذي ورد في المبادئ والمثل الدينية، فالقرآن الكريم يحث على التعاون بقوله تعالى في سورة المائدة: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".

وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى التعاون على أنه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر، لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالمياً أو إقليميا أو على المستوى الوطني للدول المشاركة، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة أصناف العلاقات ليعكس في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة، تقوم جنباً إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول الأطراف في هذا التعاون.

وعلى ذلك يمكن تعريف التعاون الدولي بصفة عامة بأنه الإسهام في عمل مشترك، وهو ما يعني بالضرورة تعدد القائمين بالعمل، ومن ثم فإن التعاون يكون ثمرة لرغبة عدد من القوى الاجتماعية المختلفة في العمل المشترك، وإذا كنا في مجال الحديث عن التعاون الدولي، فإن لفظ الدولية، هو الذي يتكفل بتعيين تلك القوى الاجتماعية التي تقوم بالتعاون فيما بينها، ويستلزم بالضرورة أن تكون تلك القوى الاجتماعية منتمية إلى أكثر من دولة واحدة، ويشير التعاون الدولي إلى مفهومين، فهناك: المفهوم الضيق للتعاون والذي ينصرف إلى التعاون بين الدول، وهناك المفهوم الواسع للتعاون الدولي الذي يمتد ليشمل التعاون بين عناصر اجتماعية تنتمي إلى أكثر من دولة، ولا شك أن هذا المفهوم الأخير، هو الذي يتفق

مع حجم التعاون الذي يجري في مجال مكافحة الأنشطة غير المشروعة من خلال الدول وأجهزتها الحكومية، كما يجري أيضاً عن طريق المنظمات غير الحكومية فضلاً عن أن هذه التعاون يتم في نطاق عالمي، وكذلك في نطاق إقليمي، وأخيراً على نطاق ثنائي بين الدول.[1]

ويعتبر مبدأ التعاون الدولي من المبادئ القانونية الدولية، خاصة ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة الذي توجب ديباجته بالإشارة إلى عزم الدول الموقعة، بتوحيد جهودها لتحقيق الأغراض التعاونية الدولية، حيث تشير مادته الأولى في فقرتها الثالثة إلى تحقيق التعاون الدولي على المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والقانونية في مجال تعدادها لمقاصد الأمم المتحدة، ثم تقرر الفقرة الخامسة من المادة الثانية من الميثاق على أن يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع.[2]

وقد وجد هذا المبدأ تأكيداً وترسيخاً في عدد كبير من التوصيات والقرارات التي صدرت عن الفروع المختلفة لهيئة الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة، ويأتي في المقدمة الإعلان الذي أصدرته الجمعية العامة في 24 أكتوبر سنة 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والذي أكد المبدأ الرابع من مبادئه، على التزام الدول بوجود التعاون فيما بينها طبقاً لأحكام الميثاق.

المطلب الثاني: التنمية المحلية "مقاربة ابستيمولوجية"

يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه إثنية المجتمع في الدول النامية بأن التنمية المحلية هي: توحيد العمليات التي توجد بين الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما:

- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

أما الأستاذ " آرثر دنهام " "Arthur Dunham"، ينظر للتنمية المحلية على أنها:
نشاط منتظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته، على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي.

معنى ذلك أن التنمية المحلية تتحكم فيها أربعة عناصر هامة: ضرورة وجود برنامج مخطط يتضمن حصر لمجمل احتياجات الأفراد، وفسح المجال للمشاركة الجماهيرية في إنجاز مشاريع التنمية المحلية من حيث الاهتمام بالحلول الذاتية التي يقدمها هؤلاء بعدة مشاكل قد تظهر، ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك المجموعات المحلية كدعمها بالآلات والأموال، وأخيرا الالتزام على تحقيق التكامل الحقيقي بين مختلف قطاعات النشاط المختلفة كالقطاع الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، وهذا العنصر الأخير يعتبر ذا أهمية بالغة بالنظر إلى أنه من الخطأ تصور المشكلات التي تظهر على المستوى المحلي بصفة منفردة، بل إن التداخل والعلاقة التأثير المتبادل فيما بينها، يجعل حلها في إطار كلي أكثر جدوى.

انطلاقا من هذا العرض القصير لبعض مفاهيم التنمية المحلية، نخلص إلى القول أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية، الغرض منها إجراء تحسينات على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والخدماتي لسكان المجموعة المحلية، في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها عن التنمية الوطنية، إلا من حيث مجال تطبيقها الميداني.[3]

ويبرز الهدف الرئيسي للتنمية المحلية -إضافة إلى ما تقدم- كونها تعطي فرصة للهيئات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع، إلى جانب الهيئات المركزية، سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن الجهوي، هذا الأخير الذي يفتح بدوره للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الأقاليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، بحكم قربها منهم ومعرفتها الكافية بالمحيط الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي لتلك المنطقة، الأمر الذي يترتب عنه -إن أخذت بعين الاعتبار- نجاحا في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محليا.

1 - العوامل المتحكمة في عملية التنمية المحلية:

يمكن حصر هذه العوامل في البيئة، الفاعلون والهيكل التنظيمي لإدراة التنمية المحلية.

أ. البيئة: انطلاقا من التصور المنهجي، يمثل التحليل البيئي منهجا مهما في إدارة برامج التنمية المحلية، من باب أن تحليل البيئة التي تقام عليها التنمية المحلية تفرض الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية وحتى التكنولوجية والدينية، بحكم ما تشكله من عناصر مترابطة، ذات علاقات تأثير متبادلة على التنمية المحلية على سبيل المثال "الموقع الجغرافي، السكان، الدين والعادات والتقاليد".

ب. الفاعلون: نعني بهم بالدرجة الأولى القيادات المحلية، التي تقع عليهم مسؤولية قيادة التنمية المحلية وتنظيم تجسيدها على أرض الواقع في حدود الخطة المرسومة لها، وفي هذا الإطار ينبغي التمييز بين قيادات محلية منتخبة، وأخرى معينة من السلطة المركزية، ونعني بالنوع الأول من القيادات، المنتخبين المحليين الذين تقع على عاتقهم جانب كبير من مسؤولية تنمية الإقليم الذين اختاروهم أفراده، وفي هذا الصدد ينبغي مراعاة طرق تشكيل المجالس المنتخبة، وحجم الوحدة المحلية نفسها، ودرجة التقدم الحضاري.

وما يشد الانتباه والملاحظة أن من هذه القيادات المحلية من يعتمد على طابع العلاقات غير الرسمية لما قد يكون لها من تأثير كبير على العلاقات الرسمية، كأن يعتمد القائد المحلي على صلة القرابة أو النسب أو غيرها من العلاقات الاجتماعية والذي يعرف عند البعض بالقيادة التقليدية، وهو نوع لا علاقة له بالمركز الإداري الرسمي الذي يحتله الفرد في القرية وإنما يرتبط بشخص القيادة نفسها.[4]

كما يوجد صنف ثالث من القيادات المحلية تقوم على أساس أنواع معينة من الخدمة التي يؤديها ذلك القائد، تمكنه من اكتساب ثقة الجماهير وتزيد من مركزه القيادي، نظرا لتمتعه بقدرة متميزة على إنجاز الأنشطة في أحد قطاعات النشاطات المختلفة.

2- الهيكل التنظيمي لإدارة التنمية المحلية:

يمثل أحد الجوانب الهامة والرئيسية لكل تنمية محلية شاملة، حيث للتنظيم الهيكلي فائدة على حسن أداء وإنجاز المشاريع التنموية، إنه يسمح بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات والاتصالات الفعالة، وفي هذه النقطة يمكن الإشارة إلى محددات لا بد من توفيرها في الهيكل التنظيمي المكلف بتحقيق التنمية المحلية في الدول النامية وتتمثل في الآتي:

- قدرات الموائمة والتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية.
- اعتناق الأهداف الوطنية للدولة في إطار ما رسمته التنمية الوطنية.
- المرونة والاستعداد لتقبل أفكار جديدة، والقدرة على استيعابها وتوظيفها.
- مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة والقدرة على تنمية المجتمع الداخلي.
- الإلمام بطرق الإدارة الحديثة والاستعداد والقدرة على تطبيقها.[5]

المبحث الثاني: علاقة التعاون الدولي بعملية التنمية

المطلب الأول: المؤسسات الدولية المهتمة بالتعاون الدولي

توجد العديد من المؤسسات الدولية التي تهتم بالتعاون الاقتصادي الدولي والتي تدعو إلى تشجيعه عبر العديد من الوسائل والأدوات أهمها:

أ. منظمة الأمم المتحدة: من أهم مساهمات الأمم المتحدة في العلاقات الدولية وفي ضرورة التعاون الدولي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي ظهر في عام 1965، ويهدف إلى تنظيم المساعدة التقنية والاقتصادية في نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات المتخصصة، وقد وضعت البرنامج الموسع للمساعدة التقنية الذي يهدف إلى إخراج المساعدة الدولية من الإطار الثنائي الذي كانت تمنح فيه المساعدات بشروط وقيود تمس بالسيادة الوطنية، لتصبح عن طريق الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة. وتهدف هذه المساعدات إلى تعزيز اقتصاديات البلدان النامية بتوفير مساعدات منتظمة وثابتة ومدروسة في مجالات حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بقصد تدعيم استقلالها الاقتصادي والسياسي.

ب . صندوق النقد الدولي: وهو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية تأسست في عام 1944 وتهدف إلى تنظيم القضايا النقدية الدولية مثل إيجاد أسس ثابتة لتحديد أسعار صرف العملات وقابلية التحويل فيما بينها وإيجاد أدوات دولية لتسوية المدفوعات، وجاءت هذه المنظمة لمعالجة الفوضى النقدية التي كانت تخيم على العالم عقب الحرب العالمية الثانية.
ويهدف الصندوق أيضاً إلى تشجيع التجارة الدولية من أجل الاستفادة من الموارد المختلفة للدول الأعضاء، وأسهم الصندوق في تحقيق العديد من أهدافه المعلنة، وأثر في معالجة مشكلات موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وفي إقرار السياسات التنموية الدولية، ولا يزال يؤثر تأثيرا مهما بالنسبة للدول النامية وخاصة المدينة منها، بحيث صار يتدخل في سياساتها الداخلية، ويفرض عليها شروطه ووصفاته المتعلقة بإعادة الهيكلة أو ما يسميه الصندوق سياسات التصحيح.

ج . البنك الدولي للإنشاء والتعمير: أنشئ هذا المصرف في عام 1944 بهدف مساعدة الدول على تمويل استثماراتها لأغراض إنتاجية، وبسبب ضعف موارد البنك فقد أصبح حاليا يركز على ضمان الدول النامية عند اقتراضها من السوق المالية.

د. منظمة الأغذية والزراعة الدولية: تأسست عام 1943 وتهدف إلى رفع مستوى التغذية وتحسين كفاءة الإنتاج وتوزيع الموارد والعناية بالأرياف بشكل خاص، وتقوم المنظمة بجمع المعلومات عن الزراعة وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي المتعلق بالزراعة والغذاء، وتعمل على المحافظة على الموارد الطبيعية وتوفير القروض الزراعية وتقوم أيضا بإعداد برامج للتدريب والتنظيم للدول النامية.

هـ. مركز التجارة الدولي: وهو أحد أجهزة الاتفاقية العامة للأطراف المتعاقدة التابع للأمم المتحدة، ويهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق مساعدة الأعضاء في الحصول على معلومات عن الأسواق، وفي نشر وتوزيع المطبوعات المتخصصة في الدعاية والإعلان، إضافة إلى خدمات استشارية في مجال تشجيع الصادرات وبرامج مختلفة لتدريب الموظفين في كافة المجالات.

و. الاتفاقية العامة للتجارة: ظهرت هذه الاتفاقية كتطوير لمقررات مؤتمر هافانا سنة 1948، وتدعو إلى وضع نظام دولي جديد للتجارة في فترة ما بعد الحرب، وتهدف إلى تسهيل تدفق السلع والخدمات عبر الدول وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية عليها، وصارت هذه الاتفاقية اليوم تسيطر على 90٪ من التجارة الدولية، وتضم 120 دولة، وتفتح المجال أمام الأعضاء لزيادة حجم التجارة الدولية، ولكنها عملياً لا تستجيب لمصالح ومطالب البلدان النامية، وتكرس واقع التبعية والتخلف.

ز. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تأّسست في عام 1965 وهي مؤّسسة مستقلة تابعة للأمم المتحدة وتكرس جهودها للتنمية الصناعية في الدول النامية، وفيها العديد من الأقسام التي تهتم بالتكنولوجية الصناعية وبالتعاون التقني.[6]

ومن خلال ما تم إيراده حول كل من التعاون الدولي والتنمية المحلية من الجانب المفاهيمي، وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من تقارب وتكامل على الصعيد الدولي تحت ما

أفرزه مفهوم العولمة، أصبح من الضروري بما كان التوجه نحو التكامل والشراكة الدوليين في إطار تطوير وتعزيز أسس التنمية بشكل عام والتنمية المحلية على وجه الخصوص وبعد أن انتهى العصر الاستعماري التقليدي، تحاول البلدان الفقيرة وهي المنتجة للمواد الأولية والزراعية أن تقوم بعملية تنمية اقتصادية شاملة للتخلص من الإرث الاستعماري الذي يثقل كاهلها ولتحقيق ذلك فهي بحاجة إلى رأس المال والتكنولوجية المتطورة.

المطلب الثاني: إسهامات مبدأ التعاون الدولي في تحقيق التنمية المحلية

تشير الكثير من الأدبيات الاقتصادية على أن الدول الصناعية المتقدمة تعرقل نقل التكنولوجية المتقدمة والخبرات ونتائج البحوث والدراسات إلى البلدان الفقيرة وتتشدد في شروط إقراض رأس المال اللازم من أجل الحفاظ على موقعها في التقسيم الدولي التقليدي للعمل ومن أجل الحفاظ على مكاسبها من التجارة الدولية عبر آلية التبادل اللامتكافئ. ويأتي هنا دور المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التي تدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى مزيد من التعاون في المجالات كافة وأهمها المجال الاقتصادي وتطبيق مقولة «الاعتماد المتبادل المتكافئ»، وتعني أن تكون آلية تطبيق العلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على أساس المصلحة المتبادلة، وعلى أساس تبادل المنافع وتحقيق أفضل استغلال ممكن للموارد البشرية.

ولذلك فإن المنظمات الدولية المختلفة تقدم العديد من المساعدات للبلدان الفقيرة مثل دراسات المشروعات الإنمائية، وتحث المنظمات النقدية والمالية الدولية على تقديم القروض والمساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض باقتصادياتها كما تحث البلدان الصناعية على ضرورة تقديم الخبرة والمشورة الفنية ونقل التكنولوجية إلى البلدان الفقيرة، وتشير التقارير الاقتصادية الدولية إلى أن لكل أعضاء المجتمع الدولي مصلحة في تحقيق نسب عالية من النمو لأن ذلك يشجع الطلب العالمي المتبادل، وإذا لم تحقق البلدان الفقيرة معدلات مقبولة

من التنمية فلن تكون قادرة على زيادة طلبها من السلع والخدمات من الدول الغنية، ولن تكون قادرة على تسديد قيمة وارداتها مما يعرقل النمو حتى في الدول الصناعية المتقدمة.

وتتجلى أيضاً ضرورة التعاون الدولي في أن البلدان الفقيرة لا تمتلك رؤوس الأموال ولا الخبرة الفنية اللازمة لاستغلال ثرواتها الباطنية فيها والتي يحتاجها المجتمع الدولي، كما أنها سوق واسعة لصادرات البلدان الصناعية المتقدمة من السلع والخدمات ومن دون هذه السوق الواسعة ستصاب اقتصاديات البلدان المتقدمة بالكساد ومن ثم بالبطالة وآثارها الاجتماعية العديدة، ومن هنا تبرز ضرورة التعاون الاقتصادي الدولي لتحقيق نسب عالية من النمو للاقتصاد العالمي، وهو الهدف الذي تناضل من أجله البلدان الفقيرة والمنظمات الاقتصادية والسياسية الدولية، وتتعد البرامج والإسهامات الدولية في تطوير عملية التنمية لعل من بينها:

أ . برامج الإعانات التي تقرها الدول الغنية استجابة لدعوة منظمة الأمم المتحدة بضرورة تخصيص 1٪ من الناتج القومي الإجمالي كإعانات للدول الفقيرة، ونادراً ما التزمت الدول المانحة هذه النسبة لأن قرارات الأمم المتحدة غير ملزمة لها. وهذه الإعانات تقسم إلى إعانات نقدية مباشرة وإعانات عينية تستطيع الدول المتلقية لها بموجبها الحصول على سلع وخدمات من إنتاج الدول المانحة.

ب . القروض والمنح التي تقدمها المنظمات الاقتصادية الدولية للبلدان الفقيرة وغالباً ما تكون هذه القروض ميسرة بفوائد منخفضة مع فترة سماح تراوح بين 3-5 سنوات.[7]

وتضاءلت مؤخراً المنح المقدمة للبلدان الفقيرة بسبب ضعف موارد المنظمات الدولية نتيجة عدم التزام البلدان الأعضاء بالإيفاء بالتزاماتها، وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن البلدان النامية تلقت من صندوق النقد الدولي منذ إنشائه وحتى نهاية عام 1993 ما يعادل 130 مليار دولار، وهذا الرقم لا يعادل مقدار الدين الخارجي الحالي لبلد مثل المكسيك.

ج . برامج الإعانات الفنية الذي تعلنه المنظمات الدولية وبعض الدول الصناعية المتقدمة ويتضمن إرسال خبراء إلى البلدان الفقيرة لدراسة أوضاعها واحتياجاتها ومساعدتها عبر تقديم الدراسات الاقتصادية حول الموارد المتاحة وأولويات التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

د . الإعانات الإنسانية (الغذائية والطبية المباشرة) التي تقدمها بعض الدول والمنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة الصليب الأحمر الدولية للدول التي تتعرض لكوارث طبيعية أو لنزاعات عسكرية.

هـ . المنح الدراسية التي تقدمها البلدان الغنية المتقدمة بموجب برامجها الثقافية والعلمية إلى الدول الفقيرة، وقد أسهمت هذه المنح في توفير كفاءات عديدة تحتاجها البلدان الفقيرة.

وحالياً لا يقاس عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية بمقدار القروض أو التسهيلات والمعونات التي تقدمها للبلدان الأعضاء وخاصة الدول الفقيرة، وإنما يرتبط هذا الدور بدرجة قبول الدول لشروط صندوق النقد الدولي وبرامجه التي يفرض من خلالها سياساته الصادرة عليها، وبناء عليه فإن الدولة التي تحظى برضا الصندوق تستطيع أن تحصل على معونات مالية وقروض وتسهيلات حكومية أو خاصة هذا من ناحية ومن ناحية ثانية يشترط الصندوق على هذه البلدان، تطبق اقتصاد السوق وتقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي، وإذا لم تلتزم البلدان الفقيرة هذه الوصفات فإنها لن تتمكن من الاستفادة من التسهيلات والمساعدات التي يقدمها الصندوق والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى.[8]

المحور الثاني: الإطار التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإسهاماته لتعزيز التنمية المحلية "البرامج التنموية والأهداف"

قبل التطرق إلى أهم الأطر القانونية التي تنظم عملية سير أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة، وعرض أهم الأعمال والتقارير والبرامج التي تصب في تعزيز أسس التنمية بشكل عام والتنمية المحلية على وجه الخصوص، لا بد من التعرض

إلى أهم الأسباب والدواعي التي أدت إلى ساهمت في تعزيز دوره الريادي في هيئة الأمم المتحدة في مختلف المجالات والقضايا الدولية ومن بينها مسألة التعاون الدولي والتنمية.

المبحث الأول: التركيبة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واهتمامه بالتنمية

المطلب الأول: أسباب اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعملية التنمية

لقد اهتم ميثاق الأمم المتحدة اهتماما كبيرا بالتعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولهيئة الأمم المتحدة دور أساسي يتعين أن تقوم به لدعم هذا التعاون، لكن تصور الميثاق لطبيعة هذا الدور لم يخرج عن كونه دورا تنسيقيا وإرشاديا، فلم يرتب على الدول التزامات محددة واجبة التنفيذ لتحقيق الأهداف العامة التي رسمتها، ولم يحدد طبيعة المشكلات الدولية التي يجب أن تولى بالرعاية في المجالات الاقتصادية أو سبل وآليات حلها، وترك ذلك كله للأجهزة المعنية في المنظمة للتداول بشأنها وفقا للظروف الدولية القائمة.

غير أن هذا التصور الأصلي الذي عبر عنه الميثاق سرعان ما تعرض لنوعين من الضغوط بعد تأسيس الأمم المتحدة بفترة قصيرة أثرا تأثيرا كبيرا في ممارسات المنظمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية: فمن ناحية حاولت دول العالم الثالث والتي لم تكف أعدادها عن التزايد في الأمم المتحدة طرح مشكلات التخلف والتنمية فيها باعتبارها مشكلة دولية يتعين أن تتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، ومن ناحية ثانية برزت إلى الوجود تدريجيا مشكلات من نوع خاص حيث بدأ الاقتناع يتزايد حول صعوبة إن لم نقل استحالة علاجها على أساس كوني أو عالمي شامل، مثل مشكلات البيئية أو الهجرة والتحركات السكانية وغيرها من المشكلات، وهو ما اقتضى من هيئة الأمم المتحدة أن تخلق أجهزة فرعية ووكالات متخصصة.

ويذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لم يكن مدرجا في الأصل ضمن الأجهزة الرئيسية للمنظمة الدولية، لأن الاتحاد السوفياتي كان يرفض منح المنظمة

دورا من هذا المستوى لكن تم التراجع عن هذا الرفض في مؤتمر سان فرانسيسكو في 25 أبريل 1945، عن طريق الاتفاق بمنح المجلس إمكانية إصدار توصيات تحال على الجمعية العامة لإصدار قرارات بشأنها، وهذا الأمر كان من التحديات التي واجهت واضعي ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، وهو التوفيق من جهة بين وضع دستور لتنظيم دولي له سلطة يراعى فيها السيادة الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة، ومن جهة أخرى تحقيق التعاون من أجل حل مختلف المشاكل.

ولا شك أن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية قد أضحت تحتل مكانة متقدمة على قائمة أولويات العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ولا شك أن من العوامل المهمة التي ساعدت على ذلك العاملان الآتيان: الأول، هو اختفاء الاتحاد السوفييتي ومعه كل دول من كان يسمى بالكتلة الشيوعية وبالتالي انتهاء عصر الصراعات الأيديولوجية الكبرى - ولو مؤقتا – وبدء التركيز على المصالح بدلا من ذلك. وأما العامل الثاني، فيتمثل في طبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الدول عامة، والتي أصبحت تفوق قدرة الدول فرادى على مواجهتها واتساقا مع هذا التطور، اتجهت الأنظار بقوة إلى وجوب العمل من أجل زيادة فاعلية الآليات ذات الصلة بهذه القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالمجلس الاقتصادي الاجتماعي.[9]

المطلب الثاني: الاطار التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

حسب المادة 61 من ميثاق الأمم المتحدة يتشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من 54 عضو، وكان يتكون بداية من 18 عضوا، ليتوسع إلى 27 عضوا بتاريخ 17 ديسمبر 1963، ليتوسع مرة أخرى الى 54 عضوا بتاريخ 24 سبتمبر 1973، وتنتخب الجمعية العامة الحكومات الأربع والخمسين أعضاء المجلس لفترات متداخلة مدة كل منها ثلاث سنوات، وتخصص مقاعد المجلس على أساس التمثيل الجغرافي، حيث يخصص: 14 مقعدا للقارة الإفريقية، 11 مقعدا للقارة الآسيوية، 10 مقاعد للقارة الأمريكية اللاتينية، 6 مقاعد

لدول أوروبا الشرقية، 13 مقعدا لدول أوروبا الغربية. ولكل عضو مندوب واحد مع إمكانية الاستعانة بمن يشاء من معاونين ومستشارين.

1- أهم لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ويتكون من اللجان التالية:

أ- اللجان الإقليمية للمجلس:

أسست هذه اللجان من أجل تشجيع اقتسام الخبرة والمشكلات المشتركة، والتعاون في دراسة المسائل الاقتصادية الإقليمية، وعادة لا يؤثر العمل المفصل الذي تقوم به هذه اللجان تأثيرا مباشرا في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، ففي الأمور السياسية نرى هذه اللجان تتبع عادة مناهج وضعتها لها الجمعية العامة، أما ميزانيتها فتوافق عليها اللجنة الخامسة التابعة للأمم المتحدة، ولأغراض التنسيق تجري مناقشة عامة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنويا، وفيما يختص بمنهاج عمل هذه اللجان الاقتصادية الإقليمية، فتتفاخر عادة بفعاليتها، وينعكس ذلك كله في الرغبة المتزايدة في إصدار قرارات إيجابية من قبل الجمعية العامة، بخصوص الأمور المعروضة على بساط البحث، أو حمل المجلس على الاعتراف أو الاهتمام بالعمل الذي تضطلع بمهامه اللجان الاقتصادية الإقليمية أو أخذه بعين الاعتبار والتقدير، وينعكس ذلك أيضا في الاقتراحات التي تقدم لتوزيع وظائف رئاسة الأمم المتحدة على هذه الأجهزة وتشجيع العلاقات المباشرة بين اللجان الاقتصادية الإقليمية، وفي الواقع هي ذات استقلال متزايد في ممارسة صلاحياتها المختلفة، ومع ذلك فإن أهمية وفائدة الروابط الوثيقة بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة، تلقى قبولا من جانب أمانات سر تلك اللجان، وأعضاء الحكومات المعينين فيها.[10] ولعل من بين أهم لجانها الإقليمية نجد:

- اللجنة الإقليمية الإفريقية"ECA": أسست في 29 أبريل 1958 ومقرها أديس أبابا.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ESCAP التي أنشئت في 25 مارس ومقرها بانكوك 1947.
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا "ECE": شكلت في 28 مارس 1948 ومقرها جنيف.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا"ESCWA": التي أنشئت في 1973 ومقرها بيروت.
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي"ECLAC": مقرها بالمكسيك.

ب- اللجان الفنية للمجلس:

وهي تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، توجه بوظائف خاصة وتشرف على العمل الفني (التقني) الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميادين خاصة، ويعتمد المجلس الممثلين في اللجان ذات الوظائف الخاصة باعتبارهم من الخبراء، ولكن يجري تعيينهم من قبل الحكومات التي اختارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه الهيئات، أهمها:

- اللجنة الإحصائية.
- لجنة السكان والتنمية.
- لجنة التنمية الاجتماعية.
- اللجنة المعنية بوضع المرأة.
- لجنة حقوق الإنسان وتفرعت عنها لجان فرعية تهتم بمكافحة التمييز العنصري والعمل على حماية الأحداث.
- لجنة المخدرات.
- لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.
- لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.[11]
- لجنة التنمية المستدامة.
- منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

ج- اللجان الدائمة للمجلس:

- لجنة البرامج و التنسيق.
- لجنة المنظمات غير الحكومية.

- لجنة المفاوضات مع الوكالات الحكومية الدولية.

2- هيئات الخبراء المكونة من خبراء حكوميين:

- لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.
- فريق الخبراء العمل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.
- فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية.

3- هيئات الخبراء المكونة من أعضاء يعملون بصفتهم الشخصية:

- لجنة السياسات الإنمائية.
- لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة.
- لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.
- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصيلة.
- مجلس تنسيق البرنامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة.[12]

المبحث الثاني: اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأهدافه التنموية

المطلب الأول: اختصاصات المجلس

تنص المادة 65 من الفصل العاشر من الميثاق على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واجب عليه أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك واعتبر ميثاق الأمم المتحدة أن تحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية أحد الأهداف الرئيسية التي قامت الأمم المتحدة من أجل تحقيقها، وعلى ذلك نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى على تحقيق التعاون الدولي وحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ثم جاء الفصل التاسع من الميثاق متضمنا النصوص الخاصة بوضع هذا الهدف موضع التنفيذ، ولقد أسند الميثاق مهمة تحقيق هذا الهدف إلى جهازين رئيسيين هما: الجمعية العامة أساسا، والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي بصفة تبعية، حسبما نصت عليه المادة 60 من الميثاق ألأممي.

وبالتالي فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي يحتل المرتبة الثانية من ناحية مسؤولية الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي إذ حددت له بموجب الميثاق صلاحيات خاصة لتنمية التعاون بين الدول في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يقدم تقرير سنوي عنها للجمعية العامة، كما أنه يضطلع بأمور أخرى استجابة لطلبات مخصوصة، من جانب الجمعية العامة، ويلعب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي دور المنسق بين مختلف منظمات هيئة الأمم المتحدة العاملة في مجالات الاقتصاد والاجتماع وحقوق الإنسان، كما أنه مسئول أيضا مسؤولية مباشرة عن برامج معينة (مثل مسؤوليته في مجال التصنيع مثلا) أو عن المساعدة الاقتصادية للدول (مثل البرنامج الموسع للمعونة الفنية)، وحتى الآن لم يكن تأثيره بالغ على السياسيات الوطنية، ذلك أن معظم الدول تعمل على تحقيق مصالحها الاقتصادية العامة فضلا عن مصالحها الخاصة خارج نطاق الأمم المتحدة، إما عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو عن طريق الاتفاقيات العامة بشأن التعريفة الجمركية والتجارة الدولية، وقد أثيرت في الاجتماعات الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إمكانيات اضطلاع المجلس بدور أكثر فعالية من ناحية السياسات الاقتصادية القومية لدولية ويمكن أن يتم هذا بعقد اجتماعات على مستوى الوزراء.[13]

ويقوم المجلس بإصدار التوصيات إلى الدول وإلى الوكالات المتخصصة، المتصلة بمشاكل التنمية والتجارة الدولية والتصنيع والثروات الطبيعية وحقوق الإنسان ووضع المرأة والسكان والخدمة الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا ومكافحة الجريمة، وعدد أكبر من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وقد يكون ذلك بمبادرة منه بناء على توجيهات صادرة له من

الجمعية العامة كما سبق الذكر، وفيما يتعلق بمشاريع المعاهدات فإن المجلس يقوم بإعدادها ثم تقرها الجمعية العامة.

كما يقوم المجلس بتقديم المساعدة المباشرة عن طريق برنامج المساعدات الفنية التي تقدم لمن يحتاج إليها من الدول، ويعتبر المجلس صلة وصل بين الوكالات المتخصصة التي تعمل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والإنسانية وبين الأمم المتحدة، وبعد الاتفاقات التي تحدد العلاقة بين الأمم المتحدة وهذه الوكالات، تعرض على الجمعية العامة للموافقة عليها.

ويمكن حصر اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النقاط التالية:

- مسؤولية نشاطات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية بتفويض من الجمعية العامة.
- إعداد الدراسات حول الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية ورفع توصيات وتقارير بها.
- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة والنهوض بعوامل التطور.
- تعزيز التعاون الدولي، في المسائل الثقافية والتعليم.
- وضع الحلول الاقتصادية، الاجتماعية والصحية.
- العمل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية حسب المادة 60 من الميثاق.
- القيام بدراسات لتقديم المساعدات الفنية للأجهزة والوكالات المتخصصة حسب المادة 71.
- الدعوة إلى مؤتمرات إقليمية حسب المادة 62 من الميثاق.
- التشاور مع المنظمات غير الحكومية.

إلى غير ذلك من الاختصاصات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تهدف إلى تحقيق التعاون الدولي في هذه المجالات.

المطلب الثاني: المهام الجديدة للمجلس وأهم أهدافه وبرامجه التنموية:

تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العالمي لسنة 2005، حيث فوض رؤساء الدول والحكومات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء عمليات الاستعراض الوزاري السنوي وعقد منتدى التعاون الإنمائي (DCF) مرة كل سنتين.[14]

والغرض منه هو تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا الناجمة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، ويضم هذا الاستعراض عروضا طوعية وطنية، بشأن التقدم الحاصل في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتتاح خلال هذه العروض أمام المشاركين فرصة التعلم من واضعي السياسات والممارسين والأكاديميين، من خلال إجراء مناقشات من خلال موائد مستديرة، وعقد مناقشات عامة، وتسبق الاستعراض الوزاري أعمال تحضيرية على المستوى الإقليمي والوطني، ومناقشة إلكترونية يديرها مدير شؤون الممارسات المتعلقة بالفقر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

1- منتدى التعاون الإنمائي"DCF"

الهدف من منتدى التعاون الإنمائي هو تعزيز التماسك والفعالية في الأنشطة التي يضطلع بها مختلف شركاء التنمية، ويقدم المنتدى إرشادات بشأن السياسات والتوصيات بشأن تحسين جودة وأثر التعاون الإنمائي، وينعقد مرة كل سنتين وقد عقد المنتدى الأول لكل سنتين في نيويورك عام 2008، وكان من بين المشاركين ممثلون عن البلدان النامية والمتقدمة بما في ذلك الوكالات الإنمائية الثنائية ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصارف التنمية الإقليمية، وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص.[15]

وغالبا ما تحال معظم المشاكل إلى احدى لجان المجلس الدائمة للبحث وتقديم التوصيات ويقر المجلس في العادة التوصيات التي تقدمها هذه اللجان، ولا يفتح باب المناقشة من جديد في الجلسات العامة إلا إذا أحس أحد الوفود بالاستياء الشديد بسبب الهزيمة التي لحقت به

في اللجنة بسبب مشكلة خاصة وهي مشاعر ناتجة عن سوء فهم لطبيعة وظائف الجانبين المختلفة.[16]

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية المحلية المستديمة

عند التمعن في مفهوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية المحلية المستديمة تتجلى حيوية الخيارات والفرص وأهميتها بالنسبة للحياة الإنسانية، رغم أن هذه الفرص في جوهرها ذات طبيعة متنوعة على غرار الوصول إلى العمل والمعلومة والتكنولوجيا، الوصول إلى مياه الشرب، التعليم والخدمات الصحية، الوصول إلى المنشآت القاعدية مثل الطرق في حالة جيدة، الطاقة مثل الكهرباء، وسائل اتصال مهيأة، القدرة على التنقل والكلام بحرية، المشاركة بدون تمييز في نشاطات المجتمع المدني وبدون استغلال، أن تكون للإنسان عقيدة دينية وثقافية مع الاحترام التام لذات هذا الإنسان كعضو في مجموعة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخيارات غير محددة على سبيل الحصر بل هي متغيرة حسب تغير الزمن، فأغلب الناس يسعون للوصول إلى أحسن الخدمات الصحية، أجود تعليم، تغذية متوازنة، أفضل استغلال لأوقات الراحة وغيرها... بعبارة أخرى يسعى معظم الناس إلى تحقيق حياة آمنة يسودها التحرر من الخوف ومن الجرائم المختلفة، وجميع صنوف العنف وأشكاله، في ظل التمتع بالحريات السياسية والثقافية التي تضمن حق مشاركة الأفراد في نشاطات مجتمعاتهم.

بهذا المعنى فالتنمية المحلية المستديمة لا تدعو فقط إلى توفير حاجات وتوسيع خيارات الجيل الحالي على حساب قدرات وموارد الكوكب الأرضي، بل بالعكس فمفهوم التنمية الإنسانية يشمل التوازن في تلبية حاجات وطموحات أفراد كل من الجيل الحالي والأجيال المستقبلية بمراعاة موارد الكوكب والحفاظ على إمكانية تجددها حتى تتمتع هذه التنمية بوصف التنمية الإنسانية المستدامة "Sustainable Human Development".[17]

ويقوم البرنامج الإنمائي على عمليتين أساسيتين:

أ- قياس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية المحلية المستديمة

تهدف عملية قياس التنمية الإنسانية أساسا إلى تقويم الجهود المبذولة لتحقيق أهدافها وتقييم مدى قدرة هذه الجهود على الوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها]في مجال الصحة والتعليم والدخل، فهذا القياس هو أداة مساعدة لصنع القرار"Decision making" في إدارة عمليات التنمية بمناسبة وضع السياسات ومتابعة تنفيذها ورصد نتائجها، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من قرارات لتوجيه وتطوير المسار الإنمائي على ضوء المستجدات والمتغيرات الطارئة.

ب- دليل التنمية الإنسانية المحلية المستديمة (الأساسي):

طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره العالمي الأول حول التنمية الإنسانية المحلية المستديمة سنة 1990 دليلا جديدا لقياس التنمية الإنسانية، ويتوزع هذا الدليل على ثلاثة أبعاد أساسية: يتمثل البعد الأول في بعد الصحة، ويعبر عنه بمؤشر العمر المتوقع عند الولادة، والبعد الثاني هو بعد التعليم ويعبر عنه بمؤشر متوسط سنوات الدراسة، ومؤشر سنوات الدراسة المتوقع، أما البعد الثالث فهو بعد الدخل فيعبر عنه بمؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ويظهر بأن دليل التنمية الإنسانية المحلية المستديمة الذي طرحه البرنامج جمع وبطريقة مبتكرة بين مؤشرات البقاء على قيد الحياة، كالتعليم والصحة والدخل من أجل قياس شامل للتقدم الذي تحرزه الدول، وبالتالي فهذه الطريقة المبتكرة لا تعتمد بشكل حصري على مؤشر الدخل الوطني الخام المعمول به في عمليات قياس النمو الاقتصادي.[18]

من الجدير بالذكر، بأن دليل التنمية الإنسانية يغطي بعض خيارات الأفراد دون أخرى، وهذه الخيارات الأخيرة التي لا يغطيها الدليل عادة ما يعطيها الأفراد قيمة كبيرة على غرار الحريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحماية من العنف واللاأمن والتمييز، وهي نقائص أظهرت نوعا ما محدودية دليل التنمية الإنسانية في قياس أبعاد واستثناء أخرى، ويقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجود قصور يغلب على القياسات الثلاثة للتنمية

الإنسانية لكونها حساب متوسط، يخفي فروقات كبيرة موجودة بين السكان، فالبقاء على قيد الحياة مثلا يختلف حسب المجموعات الاجتماعية، كما أن معدل الأمية عادة ما يكشف عن فوارق كبيرة بين الرجال والنساء، ونفس النقص ينطبق على مؤشر توزيع الدخل الذي يشوبه هو الآخر لاعدالة في التوزيع.

خاتمة:

تواجه الأمم المتحدة تحديات جسام تجعلها غير قادرة على القيام بمهامها على الساحة الدولية بالشكل المحدد في ميثاقها، وهي مهام متنوعة لا تقتصر على تحقيق السلم والأمن الدوليين وإنما تمتد لتشمل التنسيق وتحقيق التعاون بين الدول في الميادين المختلفة، والحرص على إزالة كل العوائق التي تحول دون هذا التنسيق والتعاون، والواقع أن الحديث عن تطوير أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والعمل على زيادة فعاليته ليس بالأمر المستحدث وإنما يعود إلى ما قبل التطورات الراهنة على الصعيد الدولي ومن الأفكار المطروحة بشأن ماهية المجالات التي ينبغي أن تنطلق منها جهود تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص ما يلي:

- وجوب التفكير بجدية في إمكانية اعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهازا مستقلا وقائما بذاته.

- كذلك فإن من بين المجالات التي ينبغي أن تتجه إليها جهود التطوير فيما يتصل بتعزيز دور المجلس تنمويا.

- كذلك فقد بات مهما أن تطرح للمناقشة فكرة إيجاد صبغة ملائمة للتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جانب وبين المنظمات والأجهزة الدولية الأخرى التي تضطلع بمهام مشابهة لها كالمنظمات الدولية المتخصصة.

الهوامش:

[1] صلاح الدين عامر، **قانون التنظيم الدولي (النظرية العامة)**، دار النهضة العربية، ط 3، 1983، ص. 280.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 286-287.

[3] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص ص. 17-18.

[4] المرجع نفسه، ص. 24.

[5] المرجع نفسه، ص. 25.

[6] د. محمد إبراهيم، **منظمات اقتصادية في زمن العولمة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص. 115.

[7] محمد مصطفى، أثر حدود الاختصاص الداخلي على دور منظمة الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للدول، **مجلة السياسة الدولة**، العدد 12، يوليو 1994، ص. 66.

[8] المرجع نفسه، ص. 68.

[9] محمد سعادي، **قانون المنظمات الدولية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص. 57.

[10] المرجع نفسه، ص ص. 59-62.

[11] أحمد أبو بكر الزليطني، **منظومة الأمم المتحدة**، الدار الجماهيرية للتوزيع والإعلان، ليبيا، 1986، ص. 122.

[12] المرجع نفسه، ص. 124.

[13] توم غولت، **كيف تعمل الأمم المتحدة ؟**، ترجمة حسين كمال الأنصار، مراجعة لطفي الخوري، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ص. 130.

[14] المرجع نفسه، ص. 135.

[15] المرجع نفسه، ص. 136.

[16] المرجع نفسه، ص. 157.

[17] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، **بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، ص. 3.

[18] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الثّورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التّنمية البشرية**، تقرير التنمية الإنسانية 2010، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإشراف معهد سبول، فرجينيا، (Colocraft of Virginia)، 2010، ص. 13.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

1- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.

2- صلاح الدين عامر، **قانون التنظيم الدولي (النظرية العامة)**، دار النهضة العربية، ط 3، 1983.

3- محمد إبراهيم، **منظمات اقتصادية في زمن العولمة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

4- محمد سعادي، **قانون المنظمات الدولية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

5- توم غولت، **كيف تعمل الأمم المتحدة ؟**، تر. حسين كمال الأنصار، مراجعة لطفي الخوري، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 2012.

6- أحمد أبو بكر الزليطني، **منظومة الأمم المتحدة**، الدار الجماهيرية للتوزيع والاعلان، ليبيا، 1986.

ثانيا- المقالات:

1- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، **بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007.

2- محمد مصطفى، أثر حدود الاختصاص الداخلي على دور منظمة الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للدول، **مجلة السياسة الدولة**، العدد 12، يوليو 1994.

ثالثا - التقارير:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الثّورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التّنمية البشرية**، تقرير التنمية الإنسانية 2010، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإشراف معهد سبول، فرجينيا، (Colocraft of Virginia)، 2010.